مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة – الجلسة 61

البند 3: حوار تفاعلي مع المقرر الخاص المعني بتعزيز حقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب

مداخلة شفهية

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

10 مارس 2026

ألقتها: ميساء العاشق

التعريفات الفضفاضة للإرهاب أداة لقمع المعارضة السلمية وتقويض الحقوق

السيد الرئيس،

فيما نشكر المقرر الخاص على تقريره الحيوي الذي يسهم في وضع تعريف أكثر دقة للإرهاب، فإننا نشكره أيضًا على مواصلة توثيق كيفية توظيف سياسات مكافحة الإرهاب بصورة منهجية في منطقتنا.

يأتي هذا التعريف المعدل في خضم أزمة عميقة. فعلى مدى عقدين، صنف أصحاب الولايات بالأمم المتحدة التعريفات الغامضة والفضفاضة بوصفها من بين أكثر أدوات انتهاكات الحقوق شيوعًا أثناء مكافحة الإرهاب. ونحن نشهد عواقب ذلك يوميًا.

ففي مصر، أسفر التوظيف الروتيني لتشريعات مكافحة الإرهاب عن شيوع ما يُعرف بـ«التدوير» –أي إعادة توجيه الاتهامات نفسها لإبقاء المدافعين عن حقوق الإنسان قيد الاحتجاز الدائم– بالإضافة إلى إحالة 168 متهمًا، بينهم مدافعين سلميين عن حقوق الإنسان، إلى محاكمة جماعية في أكتوبر 2025. وفي الجزائر يتواصل احتجاز 220 شخصًا استنادًا إلى المادة 87 مكرر من قانون العقوبات، وهي المادة التي أدانت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة صياغتها بوصفها فضفاضة وغامضة. وقد امتد هذا التوظيف ليأخذ طابعًا عابرًا للحدود؛ إذ سهّل مجلس وزراء الداخلية العرب خمس عمليات تسليم بين 2022 و2025، ولا يزال الضحايا الخمسة حتى الآن في عداد المختفين قسرًا أو يواجهون خطر التعذيب.

إن التعريف الجديد، الذي اقترحه المقرر الخاص، يقدم تحسينات مهمة؛ فحصر الإرهاب في القتل المتعمد أو التسبب في إصابة خطيرة أو احتجاز الرهائن من شأنه استبعاد كثير من الأفعال التي تشهد حاليًا ملاحقة قضائية.

وفيما تعجز التعريفات وحدها عن وقف الممارسات المذكورة؛ فإنه يتعين على هذا المجلس التحرك لضمان اعتماد الدول لهذه المعايير وتنفيذها، وإنهاء الاحتجاز الإداري بمعزل عن الإجراءات القانونية الواجبة، وتفكيك آليات القمع العابر للحدود، ومساءلة المسئولين عن الانتهاكات.

شكرًا، السيد الرئيس